بهاء الحسيني العاملي

«حزب الله» ومآلات بيئتِه الاستراتيجيّة
بعد الحرب:
القَبضَة المُرتخية!

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

CivilDefense

AL-GARD AL-HASSAN
№ 0604471
14000

إذاعة النور
alnour radio
AIR FRA

الهيئة الصحية الإسلامية

Tadalafil 20
کلوگزاسیلین
۵۰۰
۱۰۰
کپسول

بهاء الحسيني العاملي

«حزب الله» ومآلات بيئتِه الاستراتيجيّة بعد الحرب: القَبضَة المُرتخية!

تأسيس، صعود، فهَيمَنة

شهِدت أواخر السبعينات من القرن المنصرم تحوّلًا سياسيًّا ومذهبيًّا كبيرًا على صعيد منطقة الشرق الأوسط. كان العام ١٩٧٩ عام انتصار الثورة الإيرانيّة وعودة الخميني من مَنفاه. تمّ الإعلان عن قيام الجمهوريّة الإسلاميّة في شهر نيسان من تلك السنة، ثمّ تمّ وضع دستور على أساس الإسلام المبني على نظريّة «ولاية الفقيه». وحمل هذا النظام الجديد على عاتقه فكرة تصدير الثورة.

لبنانيًّا، وقبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كانت مجموعات ثوريّة إيرانيّة من مقاتلين ورجال دين قد تواجدت في لبنان، ورفعت لواء الجهاد في سبيل الله ومقارعة الاستكبار. حاولت، هذه، مع رجال دين وكوادر شيعيّة لبنانيّة، أن تُوجِدَ ذلك التأثير الإيديولوجي ذو الخلفيّة الإيرانيّة في البيئة الشيعيّة التي كانت بمعظمها موزّعة ثقافيًّا بين دينِيّين ذَوو انجذاب تجاه النجف الأشرف، حيث كان يدرس أغلبية رجال الدِّين والفقهاء اللبنانيين، وغير دينِيين ذَوو هوًى يساري وقومي وعروبي، وحزبيًّا بين «حركة أمل» والأحزاب اليسارية والقومية، مع احترام مكانة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، المؤسّسة الشيعيّة الرسميّة في الدولة.

مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما تبِعه من هزيمة للمنظمات الفلسطينية وللقوى اليساريّة والقوميّة والعروبيّة، ودخول نبيه بري في «هيئة الإنقاذ الوطني»، مع ما ترتّب عليه من تداعيات لاحقة داخل جسم «حركة أمل»، كان لذلك الأثر الكبير في تقوية الأرضيّة لإنشاء «حزب الله» الذي انتظر حتى عام ١٩٨٥ ليُعلِن عن نفسه رسميًّا ويقدّم رسالته إلى المستضعفين بعدما كَوّن رؤيته السياسية - الدينيّة وبَلوَر برنامجه العملي. فكان أن قَويَ التوجّه نحو النموذج الشيعي الإيراني برعاية «الولي الفقيه»، وتلقّى منها الدعم المالي إضافةً إلى اللوجستي والعسكري. وهكذا تهيّأت الأرضيّة إلى أدوار كبيرة قام بها «حزب الله» خلال المراحل المتتالية على مختلف الصعد: السياسيّة والعسكريّة والثقافيّة والاجتماعيّة وغيرها، وصولًا إلى نهاية الحرب الأهليّة واتّفاق الطائف.

مع الطائف، تخلّى «حزب الله» عن راديكاليّته المُعلَنة واندرج ضمن الصيغة الجديدة، مع استفادته من موضوع المقاومة ضمن سياق تأويل النصّ المتضمّن اتّخاذ الاجراءات اللازمة لتحرير كل الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي. وهكذا دخل البرلمان بدءًا من خوضه الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، ثم المجالس البلديّة بدءًا من

١٩٩٨، الأمر الذي أمَّن له نفوذًا أوسع، اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا جديدًا، داخل الطائفة، من خلال تقديمه الخدمات بشكل أكبر، وتأسيسه، كغيره، لعلاقة زبائنيّة مع القاعدة الشعبيّة، ونشره ودعمه لمؤسّساته الخاصّة بشكل أشمل.

هكذا كان «حزب الله» يتمدّد بقوّة داخل البيئة الشيعية، وعلى حساب باقي الفرقاء وأهمهم «حركة أمل»، حتى جاءت سنة ٢٠٠٠ التي حملت معها الانسحاب الإسرائيلي من معظم الأراضي اللبنانية، فكانت أن شكلت هذه المرحلة بداية الصعود التسارعي الكبير للحزب داخل طائفته وصولًا إلى اليوم، وظهر ذلك بداية وبشكلٍ واضح من خلال نتائج الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٤. كما ظهر أيضًا ضمن المعادلة اللبنانية الداخلية العامة، حتى وصل لاحقًا، وتدريجيًّا، بعد مقتل رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ ثم حرب تموز ٢٠٠٦ وأحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ وإعلانه عن مشاركته في الحرب الأهلية السورية عام ٢٠١٣، إلى مرحلة الهيمنة على القرار الأمني - الاستراتيجي في لبنان وفرض معادلة «الجيش والشعب والمقاومة». وكان قد دخَل الحكومة لأول مرة في تموز ٢٠٠٥، فبات مستفيدًا أيضًا من مؤسسات الدولة لخدمة بيئته من خلال تحصّله على وزارات خدماتية والاستفادة من التعيينات الادارية وتحصيل حصّة من المال العام.

الشبكة الاقتصاديّة الرديفة

يعتمد «حزب الله» في جزء كبير من تمويل نشاطاته المتنوّعة، السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والطبية وغيرها، على ما يُعرف بـ«الاقتصاد الرديف»، أي المنظومة المالية التي لا تمرّ عبر مؤسسات الدولة اللبنانية، بل تُدارُ من الحزب بشكل مستقلّ، وبما يخدم حاجاته الحزبية وبيئته الشعبية ضمن الطائفة الشيعية. ومع الوقت، خصوصًا بعد مشاركة الحزب في الحرب السورية الداخلية، بات هذا الاقتصاد حاجة ملحّة للحزب في ظلّ التضخّم في الالتزامات الذي مارسه في مختلف الميادين، داخل الجسم وخارجه، وعلى مختلف الأصعدة. تُعتبَر الوحدة المالية المركزية إحدى مؤسسات الحزب الهامة، ومسؤوليتها إدارة ومراجعة موازنات جميع وحَدات الحزب، بما في ذلك تنسيق رواتب المنتسبين إليه. ويشكّل هذا الاقتصاد أحد أركان قوّة الحزب واستقلاله المالي، وهو يعتمد على مصادر متعدّدة:

أولًا، الدعم المالي من إيران، والذي يُعدّ أحد أعمدة هذا الاقتصاد. وهو ما يقرُّ به «حزب الله» علنًا، ولطالما كرّره على لسان أمينه العام السابق السيد حسن نصرالله. فإيران، بوصفها الراعي الاقليمي الأساسي للحزب، تُوفّر له سنويًّا، وعبر شبكة اقتصاد غير رسمي، من الكيانات والجمعيات التي يسيطر عليها الحرس الثوري، عدّة ملايين من الدولارات، تُحوَّل بطرق مختلفة، ولا يوجد تحديد دقيق لقيمتها، تُستخدم في تمويل هيكله العسكري، ودفع رواتب عناصره، وتغطية أنشطته السياسية والاعلامية والاجتماعية وغيرها.

ثانيًا، أموال «الخُمس» الشرعية التي تُجبى من شيعة لبنان وغيرهم كتكليف ديني، وتُحوّل إلى المراجع الدينية. وجزء كبير منها يُوجّه إلى الحزب كَونه الوكيل الشرعي لكثير من المراجع، وخصوصًا المرجع المرشد علي الخامنئي. فالأمين العام السابق السيد حسن نصرالله والشيخ محمد يزبك هما ممثّلان للولي الفقيه السيد علي الخامنئي.

كان موضوع «الخُمس» هذا، إضافة إلى أمورٍ أخرى، منها ضرورة وحدة القيادة والولاء ضمن التشيُّع الحركي في لبنان، أحد أسباب الاختلاف مع مرجعية السيد محمد حسين فضل الله في لبنان، والذي يملك قاعدة شعبية كبيرة عند شيعة لبنان وفي داخل بيئة «حزب الله». فالمرجعية الدينية نقطة جاذبة لأموال الخُمس عند الشيعة، وإعلان فضل الله لمرجعيته يعني تحييد جزء من أموال الخمس ضمن بيئة الحزب.

ثالثًا، التبرُّعات، خصوصًا من الجاليات الشيعيّة في

أفريقيا وأميركا اللاتينيّة وأوروبا، ومن المؤسسات الخيريّة الناشطة هناك. فهو يملك شبكة داعمين ومؤيِّدين يمدّونه بمساعدات ماليّة دعمًا لما يعتبرونه مقاومة، وإلى مشاريعه الخدَمية في مختلف المناطق الشيعيّة. وتربط بين الحزب وهؤلاء أيضًا مشاريع تجاريّة واستثماريّة عديدة.

رابعًا، الأنشطة التجاريّة، سواء في الداخل اللبناني أو خارجه، كما في افريقيا وأميركا الجنوبية. فلدى الحزب مصالح تجاريّة واستثماريّة مباشرة أو غير مباشرة، تشمل شركات إنشاءات، ومحطات محروقات، وصيدليّات، ومؤسّسات طبية، ومؤسّسات ماليّة، وصرافة، ومؤسّسات غذائية، وعقاريّة، وآليّات، ومطاعم، ووكالات سفر - خصوصًا إلى المراقد المقدّسة في العراق وإيران-. كما تُوجَّه بعضُ هذه الأنشطة تحت أسماء مقرّبين أو مؤيّدين له. وقسم من هذه النشاطات التجارية تكون مع أفرقاء لبنانيين آخرين، من داخل البيئة وخارجها. وكانت تنشط في هذا المجال، وقبل سقوط نظام الأسد، عمليّات التهريب عبر المنافذ الحدوديّة، وعبر مطار بيروت والمرفأ. وعلى مرّ سنوات، تمّ اعتقال وتفكيك خلايا عديدة للحزب في الخارج، ووُضع كثيرون على لائحة العقوبات الأميركية والأوروبية.

خامسًا، يمتلك الحزب حصّة من الدولة عبر وزارات ومجالس بلدية وغيرها، تُستخدم لتوظيف محازبين وتوجيه خدمات نحو بيئته وجمهوره، ما يتيح له نفوذًا مزدوجًا: داخل الدولة وخارجها. بفضل هذه الشبكة المعقّدة، تمكّن «حزب اللهمن تلبية حاجات بيئته الاجتماعيّة بشكل لا تستطيع الدولة اللبنانية نفسها تلبيته، وهو ما يُكرّس تبَعيّة هذه البيئة له سياسيًّا وخدماتيًّا، ويعزّز شرعيّته في عيون جمهوره كدولة ضمن الدولة. من خلال ذلك استطاع الاستفادة من قسم كبير من المساعدات التي انهمرت على لبنان بعد الانهيار المالي وانفجار مرفأ بيروت، فَجَيّرها لمصلحة بيئته، واضعًا اليد عليها وتوزيعها بنفسه أو عبر البلديّات التي يسيطر عليها، مانعًا غيره (ومنهم الجمعيّات) من توزيعها تحت ذرائع أمنيّة، خصوصًا في منطقة الجنوب.

سادسًا: تُوَجّه إلى «حزب الله» من حين إلى آخر اتّهامات عن تمويل أسود» يقوم به، من خلال عمليّات غسل أموال وتهريب واتّجار بالممنوعات وغيرها.

بنية الرعاية الاجتماعية وهيمنتها داخل البيئة

يسيطر «حزب الله» على قسم كبير من البيئة الشيعيّة في لبنان من خلال شبكة خدمات اجتماعيّة واسعة حلّت محلّ الدولة، ووظّفت مؤسساتها المسيطَر عليها، وقد جعلته بنظر جمهوره، وبرعاية ماكيناته الاعلاميّة الكبيرة المتنوّعة، أكثر فاعليّة وصدقًا منها. هكذا أصبحت هذه الخدمات ليست فقط وسيلة مساعدة، بل أداة لإحكام السيطرة وضمان الولاء والتبعيّة لبيئة تدور في فلكه. وهذه الخدمات تتوزّع بين الصحّة، التعليم، المساعدات، التوظيف، الرعاية الاجتماعيّة وغيرها.

باتت هذه الخدمات تستهدف، إضافة إلى المنتسبين والمتطوعين في الحزب، الموالين أيضًا. ومن خلال ذلك، استطاع الحزب أن يجذب ويؤمّن شبكة ولاء شديدة بعضها على حساب «حركة أمل»، شبكة تتغلغل في مختلف تفاصيل الناس اليوميّة، ولا تُبنى فقط على السياسة والمذهبيّة والعقيدة الخاصّة، بل أيضًا على المصالح. فالخدمات ليست هِبات مجانية، بل مقابل الولاء بما يضمن له إحكام السيطرة أكثر على البيئة.

على صعيد الرعاية الصحيّة، أَوْلى «حزب الله» هذا القطاع

اهتمامًا كبيرًا لخدمة عناصره ومؤيّديه، إضافة إلى الاستفادة المالية لمستشفياته ومراكزه الصحية من رعاية الدولة ووزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية في هذا القطاع. ويمكن تحديد قطاعه هذا بأربعة أقسام. أولًا: «قسم الصيدليات» الذي يضمّ صيدليات مقرّبة ومدعومة منه كـ«المرتضى» وأخرى تمّ افتتاحها داخل مؤسساته الاجتماعية المختلفة وضمن مستشفياته ومراكزه الصحية كـ«السجاد» و«الرسول الأعظم» و«مركز برج البراجنة الصحي» وغيرها؛ ثانيًا: «الإسعاف الحربي» الذي يقدَّر عدد أفراده بحوالى ٢٠٠٠ عنصر؛ ثالثًا: «مؤسسة الشهيد» التي يتبعها مستشفيا «الرسول الأعظم» و«السان جورج»؛ رابعًا: «الهيئة الصحية الإسلامية» وتتبعها سبع مستشفيات ومراكز علاجية في عرمون وبنت جبيل وتول وجويّا والهرمل وبعلبك وسحمر، كما تتبعها مراكز صحية وطبية موزّعة على أربع مديريات في بيروت والبقاع والنبطية وصور، إضافة إلى الدفاع المدني الذي يتألف من مديرية عامة وأربع مديريات فرعية تمتلك حوالى ٥٠٠ آلية مختلفة الاستعمال، وينخرط ضمها حوالى ٣٥٠٠ متطوع.

يستفيد العناصر المنتسبين للحزب من الخدمات الاستشفائيّة والعياداتيّة والصيدلانيّة عن طريق إحدى الجهات الضامنة فيه كـ«مؤسسة الشهيد» و«مؤسسة الجرحى» و«الهيئة الصحية» وغيرها والتي تُصدر بطاقات لهذا الخصوص، وتتنوّع تغطيتها الطبية بين ٨٠٪ و ١٠٠٪ (للجرحى). أما بالنسبة لباقي الناس المؤيِّدين، فيستفيد هؤلاء من بعض الحسومات عبر بطاقة «السجاد» ومن بطاقة «الصندوق التعاضدي لعمال ومستخدمي القطاع الزراعي في الجنوب» ذات الاشتراك الشهري الذي بلغ في آخر أرقامه الـ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية (حوالى ٧ دولارات)، والذي يغطي الاستشفاء حصرًا بسقف محدّد يقارب الـ٣٠٠ دولار. كما يستفيد المقرّبون منهم من مساعدات «الأمانة العامة»، ومن «صناديق اجتماعية» في المستشفيات بعد رصد الحزب مبالغ مالية لهذا الغرض. كما أن الهيئة الصحيّة الإسلاميّة، من خلال مراكزها الطبية المنتشرة في بيروت والضاحية الجنوبية والجنوب والبقاع، والتي يقارب عددها الأربعين، تقدِّم لهؤلاء طبابة بأسعار مخفّضة، وتؤمّن في بعض الحالات أدوية مجانيّة. وتعمد أيضًا، ومن خلال التنسيق مع جهات أخرى، إلى تقديم لقاحات وفحوصات

طبية دوريّة مجانيّة، في العديد من المناسبات. كذلك، فإنّ سيّارات الدفاع المدني التابعة لها تقوم بدور كبير من خلال تلبية احتياجات الناس في الحالات والحوادث الطارئة، إضافةً إلى وجودها في حالات الموت والتشييع.

بخصوص الإغاثة الاجتماعيّة، تقدّم «مؤسّسة الشهيد»، و«مؤسّسة الجرحى» رواتب شهريّة للعائلات والأفراد المسجّلين فيها لمن هم من عوائل من قضوا في معارك الحزب، إضافةً إلى الجرحى. مع كل ذلك تُقدّم خدمات أخرى على صعيد الطبابة والتعليم ومساعدات ماليّة طارئة خلال الأزمات، ومساعدات غذائية ووقود وتدفئة. كذلك يستفيد الحزب من نفوذه داخل وزارة الشؤون الاجتماعيّة فيوظّفها لهذه الغايات.

على صعيد التعليم، للحزب مؤسّساته التعليميّة الخاصّة التي يُدخل إليها المنتسبون للحزب أولادهم بأسعار مخفّضة، كـ«المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم» التي تتبع لها «مدارس المهدي». وكذلك «جمعية التعليم الديني الإسلامي» التي تتبع لها «مدارس المصطفى». وإضافة إلى الكادر التعليمي، يحصل مؤيدي الحزب، من غير المنتسبين، على حسومات خاصة من خلال العلاقات مع مكاتب مخصّصة لهذا الأمر. كما تُقدّم أيضًا منحٌ تعليميّة في هذا المجال.

ويقوم الحزب بتأمين مساعدات سكنيّة لعناصره ومنتسبيه فقط، سواء من خلال قروض ميسّرة للشراء منزل، أو من خلال تقديم فَرش منزل شبه كامل بخصوص الأساسيّات.

على صعيد الإعمار، أنشأ مؤسسة «جهاد البناء» بعد حرب تموز ٢٠٠٦. وأطلق «مشروع وعد» لتولّي مهمّة إعادة الإعمار بعد انتهاء تلك الحرب، مستبعدًا مؤسّسات الدولة

تحت حجج أمنيّة وعسكريّة. وخلال فترة حرب الإسناد التي دامت من ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣ حتى ٢٣ أيلول ٢٠٢٤، سارع أيضًا إلى تقديم بدلات سكن، أو مقابله المالي، إلى النازحين المدنيّين من قرى الخطّ الأول الحدودية في القرى الخلفيّة أو في أماكن أخرى خارج الجنوب، مع تعويضات محدَّدة المبالغ، حسب تخمينه للأضرار الحاصلة جراء القصف والدمار.

على صعيد فرص العمل، يقوم الحزب بتقديم وظائف للعمل في مؤسّساته المختلفة للموالين له من غير المنتسبين حزبيًّا، وذلك بعد إجراءات خاصّة، بعضها استقصائي وأمني.

كذلك يستغل الحزب وجوده في البلديات، منفردًا أو بالتعاون مع «حركة أمل»، في تقديم خدمات بلديّة في مناطق نفوذه. خدمات هي حقّ طبيعي للناس، وتُقدّم على أساس أنّها هِبة حزبية لهم. وحين القيام بمشاريع مع الجمعيّات أو مع «اليونيفل»، خصوصًا في جنوب لبنان، يقوم الحزب باستغلال نفوذه لتأمين فرص عمل لكثير من الشبّان فيها على أساس الولاء له، أو أحيانًا على أساس الاستقطاب. كما يعمَد ومن خلال جمعيّات مقرّبة منه لتأمين مساعدات ماليّة وسلعيّة لعدد كبير من الناس.

على الصعيد المالي، تَحضُر جمعية «القرض الحسن»، التي تتولّى في إحدى وظائفها أمور الإقراض للبيئة، وخارجها أيضًا، ودون فوائد تقريبًا. ويكون ذلك عادةً لقاء رهن، كالذهب مثلًا، أو لقاء كفالة من مودِعين فيها. وتنتشر فروعها في بيروت والجنوب والبقاع.

بخصوص التسوّق، يقدّم «حزب الله» بطاقة باسم «بطاقة نور» للعناصر العسكريّين والمدنيّين المنتسبين إليه. فلكلّ فردٍ منهم الحقّ الحصول على هذه البطاقة. وتُستخدَم هذه البطاقة لشراء ما يلزم بأسعار مخفّضة من «مخازن النور»، ومن مؤسّسات ومحلات أخرى تضع إعلانات لذلك ضمن اتّفاق مسبَق مع الحزب. ومع انهيار الوضع الاقتصادي في لبنان، أصدر «بطاقة السجّاد» التي تخوّل حاملها شراء ما يحتاجه بأسعار مخفّضة؛ وقد افتتح تعاونيّات خاصّة في مختلف المناطق يستفيد منها حمَلة هذه البطاقة. وهذه خلافًا للأولى، مخصّصة للبيئة من غير المنتسبين له.

وللمشاعات حصّة أيضًا. فقد عَمَد الحزب في بعض القرى (رب ثلاثين، تولين، مركبا، ...) إلى غضّ النظر عن تعدّيات الناس عليها من باب إسكات الاعتراضات على المحسوبين عليه. إذ إنّ كثيرًا منها هو تحت سيطرة نافذين منه في مختلف القرى والبلْدات، بغطاء حزبي وبلدي واختياري.

تشكيل الوعي الثقافي الشيعي...

ثقافة تعبويّة وتوظيف الرموز

إنّ سيطرة «حزب الله» على الوعي الثقافي الشيعي في لبنان ليس وليد لحظته، بل ثمار تراكم مُخطّط له على مرّ سنوات طويلة من الجهد انطلاقًا حتّى من فترة ما قبل تأسيسه. ولذلك الغرض تمّ توظيف منظومة كبيرة دينيّة وتعليميّة وكشفيّة وإعلاميّة، مدعومة بميزانيّات ماليّة ضخمة. فَبات من الصعب إحداث خرق في هذه المنظومة إلّا عبر مشروع فكري ثقافي شامل غير متوفّر حاليًّا داخل البيئة.

على الصعيد الدّيني، أنشأ الحزب حوزات دينية عديدة في مختلف المناطق، رجاليّة ونسائيّة. حوزات تعلّم العلوم الحوزَويّة، لكن ترتبط ثقافيًّا به وبخطّ ولاية الفقيه. فيتخرّج الطالب الحوزَوي متبنّيًا وناشرًا لثقافتهم وأفكالاهم الخاصّة في المجتمع. ومن هذه الحوزات «حوزة الإمام المنتظَر» في بعلبك، و«معهد الرسول الأكرم للشريعة الإسلامية» الذي يدور في فلك المؤسسات التي تُشرف عليها «جامعة المصطفى العالمية» وغيرها. كما تتبع هذه الجامعة «حوزة السيدة الزهراء» النسائية. وقد نَشَر الحزب هؤلاء في المساجد وفي الحسينيات وفوق المنابر الحسينية، وهيّأ وسائل الدعم لذلك، باسطًا سيطرته «التثقيفيّة» بأكبر قدر.

على صعيد التعليم، حصلت «المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم» على علم وخبر عام ١٩٩٤ وتتبع لها مدارس المهدي - شاهد المتوزّعة في مختلف مناطق لبنان، والتي يفوق عددها العشرين. كما عمدت المؤسسة إلى شراء وضمّ مدارس أخرى موجودة. وقد بلغ عدد طلابها عام ٢٠٢٢ ما يقارب الثلاثين ألفًا. ثم انضمّت إلى ميدان التعليم العالي عبر إنشاء «جامعة المعارف» عام ٢٠١١. وهناك «جامعة أزاد الإسلامية» التي أُسست عام ١٩٩٥، وهي امتداد لـ«جامعة آزاد» في إيران. وكذلك «جمعية التعليم الديني» التي أُسّست عام ١٩٨١، وتركّز على التعليم الديني في المدارس الرسمية، والخاصّة، سواء التابعة لها كمدارس «البتول»، و«المصطفى» التي بلغ عدد طلابها ٤١١٢ طالبًا عام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢. كما تُصدِر هذه الجمعيّة كتاب «الإسلام رسالتنا» الذي يتمّ تعليمه في مئات المدارس الرسميّة والخاصّة. صحيح أنّ هذه مؤسسات تعليميّة، لكنّها تروّج داخلها رؤية «حزب الله» العقائدية والسياسية والتاريخية. كما تقيم دومًا نشاطات ثقافيّة من محاضرات ودورات تثقيفية تستهدف الأطفال منذ الصغر.

كذلك ينشط «حزب الله» في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى عن طريق «التعبئة التربوية» التي تُعتبر بمثابة ذراع طلابية له وتعكس أنشطتها مواقف الحزب في مختلف الميادين، منها الدينية والسياسية وغيرها.

أمّا على صعيد الكشّاف، فيُعتبَر «كشّافة الإمام المهدي» أحد أدوات الحزب في مشروعه التربوي التعبوي، وهو الكشاف الأكبر في لبنان من حيث العدد والانتشار الجغرافي. فقد تجاوز عديده الـ٧٧٠٠ كشّاف، وقارب عدد أفواجه الـ٧٠٠. على خلاف الجمعيّات الكشفيّة التقليديّة التي تركّز على المهارات الحياتيّة والطبيعة والعمل التطوعي، يتّخذ هذا الكشّاف منحًى عقائديًّا واضحًا، حيث يَزرَع عند أفراده منذ سنّ مبكرة الفكر الديني الشيعي المرتبط بثقافة الانتظار للإمام المهدي الغائب منذ قرون طويلة، وتُربَط شخصيّاتهم بولاء مطلق لقيادة الحزب ومِن خلفها ولاية الفقيه في إيران. يُوظّف هذا النموذج لتحفيز الانخراط في مشروع «حزب الله»، بما يشمل الاستعداد للقتال. ويخضع كثيرون من شباب الكشّاف لدورات عسكريّة متنوّعة. وهكذا، يتحوّل الكشّاف إلى مدرسة شبه عسكريّة مبطّنة، تُعدّ الشباب نفسيًّا وتنظيميًّا ليكونوا جنود الغد في صفوف «حزب الله». ومنهم مَن يستمرّ في نشاطه الكشفي إضافةً إلى نشاطه الحزبي العسكري.

على الصعيد الإعلامي، في الترويج لخطاب الحزب العقائدي والسياسي وتوجيه الوعي الشيعي بما يخدم مشروعه الخاص، افتتح «حزب الله» إذاعة «صوت المستضعَفين» عام ١٩٨٣ ثم «إذاعة النور» عام ١٩٨٨. وعام ١٩٩١ أنشأ «قناة المنار» التلفزيونية الأرضية وأتبعها بفضائية عام ٢٠٠٠، قبل أن يتوحّد إرسالهما عام ٢٠١٤. كذلك أوجد «حزب الله» ما يُسمى «الإعلام الحربي» كأداة دعائية حماسية بالصوت والصورة. ثم السلاح الجديد عبر الإنترنت، والذي دخله «حزب الله» عام ١٩٩٧ من خلال إطلاق «موقع المنار» من ضمنه، وموقع «العهد» لاحقًا. مع الوقت أقام صفحات مختلفة تابعة له على الأصعدة الدينية والثقافية والسياسية وغيرها. أيضًا أنشأ «حزب الله» وحدة إلكترونية متخصّصة، تتبع لها وحدات فرعية، كـ«سيميا». وأقام، بدءًا من عام ٢٠١١ جيوشًا إلكترونية خاصة، هي الأقوى والأوسع على صعيد وسائل التواصل

الاجتماعي في لبنان، مهمّتها الترويج لسرديّات الحزب والتأثير على الرأي العام. كما تعتمد تشويه آراء الآخرين، ليس فقط ضدّ الخصوم خارج البيئة، بل أيضًا أصحاب الرأي المباين داخل الطائفة، مستخدمةً حربًا ناعمة واسعة ضد كل من يقرّ بالولاء له.

كذلك ينشط الحزب في مجال الفضاء الثقافي العام، من خلال نشر الكتب المتخصّصة في مختلف المجالات السياسيّة والاجتماعيّة والتاريخيّة والدينيّة وغيرها. ويَروم من خلال ذلك عرض نموذجه بأبهى صورة، إضافةً إلى إعادة كتابة التاريخ بسرديّته الخاصّة، من خلال اعتبار نفسه امتدادًا للتاريخ الشيعي، سواء من عصر الأئمّة أو بعده، وصولًا إلى يومنا هذا. ويقوم هؤلاء خلال كتاباتهم بممارسة الانتقائيّات، والقيام بإسقاطات تخدم تصوير «حزب الله» ككيان عاكس للتاريخ الشيعي الأصيل. كذلك ينشط في مجال الشعر، والمسرح، والموسيقى، والتي تقدّم أعمالها بما يتناسب مع هويّة الحزب الخاصّة وأفكاره الموجّهة لبيئته.

العدالة في ظلّ العباءة

في مناطق نفوذه طرح الحزب نفسه بديلًا قضائيًّا عن مؤسّسات الدولة الرسميّة، مُنشِئًا منظومة قضائيّة موازية أو رديفة تُدير الإشكالات وتجد الحلو لها. استطاع الحزب بشكل ما أن يبني شرعيّة قضائيّة بديلة في بيئته تستند إلى الدين والانتماء السياسي – الحزبي، مستفيدًا من ضعف وجود مؤسّسات الدولة. فبات يتولّى فضّ النزاعات وحلّ الخلافات، سواء بين المنتسبين إليه، أو بين أفراد تابعة له بمواجهة آخرين في بيئته، أو حتى بين عائلات وجماعات محلية. وغالبًا ما يكون الحُكم نافذًا ومُلزمًا بقوة الانضباط الحزبي والعلاقات الاجتماعيّة. وتشمل هذه المنظومة القضايا الأُسَريّة، النزاعات العقاريّة، المشاكل الماليّة والتجاريّة، وحتّى المشاكل الجنائيّة الصغيرة.

تُقدَّم هذه البدائل القضائيّة على أنّها أسرع، وأقلّ كلفة من قضاء الدولة، ما يرسّخ حضور الحزب كمرجعيّة كاملة لتنظيم شؤونهم اليوميّة والحياتيّة. وتكون في نطاق المنتسبين إليه مُلزِمة، تحت طائلة العقوبة. كما أنّه يَمنع المنتسبين إليه من اللجوء إلى القضاء الرسمي دون إذنٍ منه تحت طائلة العقوبة المسلكيّة الحزبيّة. بهذا، يكون «حزب الله» قد نجح في تكريس نفسه كمؤسّسة حكم موازية تُدير مجتمعًا شبه مغلَق وتحلّ مشاكله، بقوانينه الخاصّة، خارج رقابة الدولة. وَبات قضاؤه الخاصّ جزءًا من شبكة السيطرة داخل بيئته. كما يتدخّل عند القضاء الرسمي أيضًا، حين يقوم عناصر منه بتسجيل مخالفات قانونيّة أو حتى جنائيّة.

خسائر تتجاوز ميدان الحرب

في ٨ تشرين الأوّل ٢٠٢٣، غَداة عمليّة «طوفان الأقصى» الّتي نفذّتها «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) على أهداف ومستوطنات محيطة بقطاع غزّة، هاجم «حزب الله» موقعًا إسرائيليًّا في «مزارع شبعا»، مُعلنًا فتحَ جبهة تحت عنوان «الإسناد ودعم الشعب الفلسطيني». دامت تلك الحال نحو أحد عشر شهرًا، قبل أن تتحوّل إلى حرب مفتوحة بدءًا من ٢٣ أيلول ٢٠٢٤. وقد انتهت باتفاق دخل حَيّز التنفيذ في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤، ووافق عليه «حزب الله» ورئيس مجلس النواب نبيه بر ي وحكومة تصريف الأعمال اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي.

خلال هذه الحرب تلقّى الحزب ضربات قاسية على مختلف الأصعدة: البشريّة، القياديّة، الماديّة، العسكريّة وغيرها، وتحوّلت أجزاء واسعة من بيئته الجغرافيّة إلى أماكن منكوبة، الأمر الذي جعله يوافق على اتفاق أشبه بالاستسلام. وممّا تضمّنه الاتّفاق انسحاب الحزب إلى شمالي الليطاني، وانتشار الجيش اللبناني في مواقع جديدة جنوبي الليطاني، منها نقاط حدودية، والتشديد على تنفيذ القرار ١٧٠١ وتفكيك المنشآت العسكرية غير

التابعة للجيش اللبناني ومصادرة الأسلحة، بدءًا من جنوبي الليطاني.

لم يمضِ الوقت طويلًا حتى سقط نظام بشار الأسد في سوريا، الأمر الذي جعل «حزب الله» يسحب قوّاته منها، وخسر بذلك خط إمداده الحيوي الاستراتيجي الممتدّ برّيًّا من طهران إلى بيروت عبر العراق وسوريا، بما يتضمّنه من استثمارات اقتصاديّة أيضًا على صعيد التجارة بمختلف مجالاتها، وشبكات التهريب المتنوعة. وخضعت المنافذ الحدودية البريّة سواء من الجهة اللبنانيّة أو السوريّة، والمرافق العامّة من مطار ومرفأ إلى رقابة مشدّدة، وازدادت الرقابة على جهات الدعم الخارجية تحت طائلة الملاحقات والعقوبات، كما مُنعت شركات الطيران الإيرانية من الهبوط في مطار بيروت. كلّ ذلك وغيره، أثّر سلبًا على إمداد تمويل الحزب وعلى اقتصاده الرديف بنسبة معيّنة، إذ إنّه تبقى للحزب شبكاته الداخليّة المتغلغلة في الاقتصاد والتي بناها على مدى أربعة عقود، والأموال الشرعيّة، إضافة إلى أنه لن يتوقف عن تلقّي التمويل الإيراني بطريقة أو بأخرى. لكن هل ما بقي له من جهات تمويل قادرة على تلبية الاحتياجات الماليّة لعناصره ومؤسّساته المختلفة وبيئته الاستراتيجيّة وبُناه التحتيّة وأدوات سلطته، مضافًا إليها بدلات الإيواء وتعويضات الترميم؟ ويُضاف إلى ذلك كلّه تحدّي إعادة الإعمار لعشرات آلاف الوحدات السكنيّة التي تهجّر أهلها، وتفوق متطلّباتها قُدرات الجميع محليًّا، والتي لا يبدو قرار إعادة إعمارها على المدى القريب قبل تنفيذ سحب السلاح وحصره في إطار المؤسّسات الرسميّة اللبنانيّة، وهو ما يرفضه «حزب الله» حتى الآن.

ما يواجهه «حزب الله» ليس أزمة ظرفيّة، بل تحدٍّ بُنيوي في قدرته على الاستمرار خصوصًا مع استمرار وازدياد الضغوطات المحليّة والإقليميّة والدوليّة عليه. فالتمويل المنتظِم يُحافِظ على تماسك الكيان الداخلي، وعلى القبضة خارجها. وهو اليوم أمام مرحلة ماليّة حرِجة تفرض عليه التكيّف عبر الانكماش الداخلي، ممّا يرتّب عليه ضغوطات داخليّة ضمن بيئته.

تقلّص قنوات الاقتصاد الرديف...

عهد التقشّف

لم يَطُل الأمر كثيرًا حتى بدأت تداعيات الزلزال الذي أصاب «حزب الله» تصيب مُكوّنات كيانه، وباتت تظهر للعلن. وطال الوضع العناصر المنتسبين والمياومين، في مختلف وحَداته.

على صعيد العناصر الحزبيّة، وبخصوص مَن ما زال له دور وظيفي يشغَله، تمّ التثبيت على الراتب الأساسي بعد أن حُذفت منه المحفّزات والتقديمات الإضافيّة. كما تعرّض هؤلاء لضربة أخرى من خلال إغلاق المجال السوري عليهم وانتهاء تواجدهم فيها، عبر إنهاء التجارات الشخصية عبر الحدود التي كان يمارسها كثيرون ممّن يخدمون هناك وغيرهم من بيئة الحزب.

بخصوص العناصر الأخرى المنتسبة ممّن لم يعُد لهم مجال عمل في وحَداتهم نتيجة الواقع الجديد الذي فرض نفسه، كقسم كبير ممن كانوا يخدمون ضمن وحدات معيّنة، جنوبي الليطاني على سبيل المثال، فهؤلاء تمّ تقليص رواتبهم ووجدوا أنفسهم أمام واقع اقتصادي صعب، خصوصًا مع هذا التضخّم الاقتصادي المستفحل في البلاد، فلجأ كثيرون منهم إلى إيجاد بدائل وأعمال إضافيّة تُعينهم في تأمين مصاريفهم، الأمر الذي يزيد من انكشافهم الأمني، خصوصًا وأنّ إسرائيل لم تتوقّف في فترة ما بعد الحرب عن الاستهدافات البشرية ضمن الحزب حتى ولو كان عنصرًا سابقًا. لكن هؤلاء لا يزالون يستفيدون من خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية بنسبٍ مقبولة، ولو أنّها تقلّصت في مجالات صحيّة وتعليمية، وهو ما يدفعهم للاستمرار خوفًا من فقدان هذا الامتياز.

إضافة إلى ذلك، تمّ وبشكل كلّي إنهاء خدمات كثيرين من

الشباب الذين كانوا يخدمون في سوريا. وطال الأمر أيضًا النساء المتعاقدات اللواتي كنّ يخدمن في مجالات إداريّة وثقافيّة وإعلاميّة وخدماتيّة داخليّة وغيرها.

كذلك، قبل هذه الحرب، ونتيجة للحاجة المستمرة المرتبطة بنشاطاتهم الكبيرة والواسعة، كان الحزب يعتمد على نسبة جيّدة من المياومين الذين يعملون، بشكل مؤقّت لقاء أجور، مع مختلف مؤسّساته، وخصوصًا في الجنوب، وفي مجالات متنوعة. هؤلاء هم عناصر خارج الجسم، يقبضون مقابل أعمالهم، ولا يستفيدون من الامتيازات والتقديمات التي يحظى بها المنتسب رسميًّا، ولو أنّهم نتيجة علاقاتهم المرتبطة بعملهم قد ينالون شيئًا منها. تغيّر الوضع بعد الحرب، ولم يَعُد الحزب في حاجة إلى خدماتهم، بسبب الوضع المالي المستجد، والوضع العسكري والأمني الذي ألغى الكثير من النشاطات والمشاريع التي كانوا يشتغلون فيها. فكثيرون من هؤلاء ممّن عملوا معه خلال الحرب، وكانوا قد وُعِدوا بتثبيتهم بعد انتهائها، وجدوا أنفسهم أمام عدم التزام تجاههم في هذا المجال. وهكذا تمّ الاستغناء عن خدماتهم، هؤلاء المؤقّتين بلا وفاء للوعود.

كذلك طال الوضع الجديد العاملين في «مخازن السجاد». فالذين كانوا يعملون في المخازن والمعارض التي دُمّرت في القرى الحدوديّة والخلفيّة، كثيرون منها تمّ الاستغناء عنهم.

وهكذا وجد كثيرون من هؤلاء المذكورين أنفسهم يتقدّمون للحصول على وظائف في مؤسسات الدولة، أو مغادرين القرى باتجاه المدينة حيث مصادر الرزق أوسع طلبًا.

على الصعيد الاستشفائي بالنسبة للمنتسبين، باتت الطبابة مغطّاة حصرًا ضمن مستشفيات الحزب، وتمّ إيقاف هذه التغطيات في المستشفيات الخاصّة الأخرى، كما كان الحال قبلًا. وهنا تقع المشكلة في حال كان هناك ضرورة للاستشفاء في مكان آخر لأسباب ضروريّة. وبخصوص الجانب التعليمي، وبسبب الأوضاع المستجدّة، خصوصًا لمن باتوا يقبضون نصف راتب، لجأ كثيرون إلى تسجيل أولادهم بغير مدارس الحزب والاتجاه نحو مدارس أقلّ كلفة أو رسميّة.

لم تَسلَم «عوائل الشهداء» من حالات التقشّف هذه، فتمّ تخفيض المخصّصات التعليميّة الجامعيّة لأولادهم المسجّلين في المدارس والجامعات الخاصّة. وطُلِب من هؤلاء أن يسجلّوا أولادهم في المدارس التابعة والمقرّبة لهم كـ«المهدي»، «شاهد»، و«المبرات» وغيرها، وجامعيًّا في الجامعة اللبنانيّة أو الجامعات التابعة أو المحسوبة على الحزب كجامعة «المعارف» و«آزاد الإسلاميّة». وقد وجد هؤلاء أنفسهم أمام تحدٍّ جديد فرض عليهم تغيير مدارسهم وجامعاتهم، أو تأمين تكاليف تعليمهم بأنفسهم.

إذًا، انعكس كل ذلك على هذه الجماعة، إضاف إلى نسب التضخّم الكبيرة التي أصابت السوق، فدفعها إلى دخول مرحلة جديدة من التقشّف في مختلف مجالات الحياة، وبات النعيم الذي عاشته في السنوات الأخيرة، خصوصًا بعد مرحلة الانهيار الاقتصادي، ذكرى من الماضي. فطال هذا التقشّف الجديد مختلف جوانب نمط الحياة، المعيشي والرفاهي، وغيرهما.

البيئة الاستراتيجيّة...

من التماسك الاجتماعي إلى الشكوى

بعد إجراءات التقشُّف التي قام بها «حزب الله» والتي طالت منتسبيه ومياوِميه، كان من الطبيعي أن يطال ذلك بيئته أيضًا، وبَدا أنّ الكتلة المتماسكة بدأت تتأثّر تدريجيًّا. وزاد في ذلك الفساد المستشري داخله من خلال المعنيّين الذين هم على تواصل دائم مع الناس.

استطاع الحزب أن يلبّيَ طلبات بدل الإيواء بعد الحرب بالنسبة إلى الذين تهدّمت منازلهم أو هُجّروا منها قبلًا، تلك التي قاربت على أن تستحقَّ مجدّدًا آخر العام، كونه لم يتمّ حتى اليوم إعمارها. كما قام بالتعويض على المباني والمحال المهدّمة والمتضرّرة جزئيًّا في مختلف المناطق، إضافة إلى التعويض على أثاث المنازل. لكن،

وبسبب الضغوط المالية، راحت مؤسسة «القرض الحسن» في محطات عديدة تُصدر تعميمات بتأجيل صرف دفعات كما في بياني أواخر آذار وتموز ٢٠٢٥، ولو أنها كانت تُرجع الأمر، أحيانًا، إلى «أسباب تقنية يتمّ التعامل معها»، كما جاء في بيان أواخر شهر كانون الثاني من السنة نفسها.

إلّا أنّه، وباستثناء بدَلات الإيواء، لم يتمّ التقدّم بخطوات تعويضيّة شبيهة في القرى الحدوديّة، والتي هُدِم قسمٌ كبير منها بشكل شبه كلّي.

الكارثة الكبيرة التي تُقرَع طبولها، هي بخصوص مقتنيات المحال والمصالح التجاريّة المتضرّرة، فالتعويض لم يطَل البضائع فيها، و«العَوَض على الله». وهي مصدر رزق لكثيرين من هؤلاء الناس. كما لم يُعوَّض أيضًا بخصوص الآليّات المتضرّرة في مناطق مختلفة.

على صعيد الفساد، كما حصل بعد حرب تموز ٢٠٠٦، ظهَر التفاوت في التعويضات حسب الاعتبارات الحزبيّة والعائليّة. والظاهر الملفت في القرى أن «حزب الله»، ولاعتبارات معيّنة، قام بتمييز مَن ينتمون إلى «حركة أمل» في التعويضات كي يُبقي الأمر داخل القرى والبيئة الشيعيّة متماسكًا، انطلاقًا من التحالف الاستراتيجي بين الطَرفين. ويمكنك أن تَتجول داخل القرى لتسمع كثيرًا عبارات من قَبيل: «ميّزوهم للحركة ليكفّوا ألسنتهم عنهم». كما أنّ كلامًا ينتشر هنا وهناك في القرى الحدودية التي لم يتمّ التعويض على سكانها حتى الآن بخصوص أسماء قليلة محدّدة كان لها نصيب من التعويض خلافًا لباقي الناس.

أيضًا، باتت عمليّات الاحتيال في العديد من القرى، والتي قام بها بعض المعنيّين الحزبيّين، حديث الناس اليومي. وهي وصلت في بعض الأحيان إلى تزوير تفويضات بأسماء المتضرّرين وقبض شيكاتهم دون علمهم، ثم عَرض مبالغ أقلّ من قيمة الشيك عليهم على اعتبار أنّها من مصادر أخرى. كلّ ذلك حصل بحجّة الوضع المالي السيّئ الذي يمرّ فيه الحزب، وهو الأمر الذي أثار ضجّة واسعة بين الناس. ورغم الشكاوى في هذا الخصوص، إلّا أنّ أيّ إجراء لم يُتّخَذ بحقّ هؤلاء، بل وصل الأمر بالحزب إلى إعادة ترشيح بعضهم خلال الانتخابات البلديّة والاختياريّة الأخيرة.

كما باتت الاشكالات بين المستأجرين وأصحاب المساكن، على مَن له الحقّ في استلامها، قلقًا عاديًّا متداولًا.

أيضًا، بَدا واضحًا بعد الحرب الانكماش الكبير الحاصل في المساعدات، الماليّة وغير الماليّة، كالحصص الغذائيّة وغيرها. ففي القرى خصَّص «حزب الله»، خصوصًا بعد الانهيار المالي، أعدادًا كبيرة من الناس بإعانات من هذا النوع، سواء منه مباشرة أو غير مباشرة عبر طرق عديدة، منها المغتربين. وضمن هؤلاء نسبة لا بأس بها من أصحاب السوابق الذين كان الحزب يستقطبهم أو يسيطر عليهم من خلال دعمهم ماليًّا. وكذا الأمر بالنسبة إلى إعانتهم صحيًّا في حالات الاستشفاء. واليوم، في ظلّ هذا التضخّم المالي الكبير، والأزمة والخسائر الواقعة، وَجد هؤلاء أنفسهم أمام حالة تقشّف تجاههم، الأمر الذي أوجد حالات من التذمّر خصوصًا في القرى الجنوبيّة.

ولا يمكن أيضًا إغفال التأثيرات التي طالت العاملين تجاريًّا مع مؤسّسات الحزب المختلفة من أصحاب المصالح المختلفة، فهؤلاء نالهم نصيب مما آلت إليه أوضاع المؤسسات الحزبية نتيجة توقّف أو انخفاض مستوى التعامل معه.

كنتيجة طبيعيّة للحرب، برزت مشاكل اجتماعية عديدة ترتبط بمواضيع مختلفة كالإرث. فحالات الوفيّات ضمن مقاتلي الحزب كَشَفت عن زيجات سريّة كان قد قام بها

بعضهم، الأمر الذي حدا بتلك الزوجات الجديدة بالمطالبة بحقّهن من الإرث، ممّا أوجد إشكالات واسعة مع باقي الوَرَثة.

رغم كل ما ذُكِر، نجد أنّ هؤلاء الناس ما زالوا مرتبطين بشدّة بـ«حزب الله» لأسباب كثيرة، أحدها أنّه المرجع الذي ينتظرون منه أو عبره التعويضات، إضافةً إلى المساعدات، والمكاسب الزبائنيّة.

كذلك نجد أصواتًا بدأت ترتفع داخل البيئة، بعدما تحرّرت يد المؤسسات الأمنية والقضائية التي كانت ممنوعة من التحرّك ضد المخالفين. هؤلاء الذين كانوا إما بغضِّ النظر عنهم قانونيًّا أو اعتادوا حلّ مشاكلهم على طريقة «أهليّة بمحليّة». فالوضع تغيّر بعد الحرب الأخيرة، بسبب إنهاك الحزب وانعكاس الضربات التي تلقّاها في الحرب على الصعيد المحلي وانشغاله بترميم قُدراته العسكرية كما يدّعي، إضافة إلى تراجع نفوذه داخل الدولة. كما أن الضغوط الدولية المتزايدة على الدولة جعلتها تسعى لإثبات جدارتها أمام المجتمع الدولي لاستعادة جزء من الثقة التي كانت مفقودة لسنوات. فبدأت مؤسسات الدولة تُبسط يديها في المناطق التي كانت تُعتبر ضمن النفوذ الأمني للحزب، من دون تنسيق مُسبق معه، وهو ما كان قبلًا من المحظورات، فبتنا نسمع عن مداهمات لمطلوبين ومقتل بعضهم خلال ذلك.

أصواتٌ متسائلة في خِضَمّ الخطاب الثقافي المهَيمِن

حوالى ١٨ سنة فَصَلت بين حرب تموز ٢٠٠٦ وحرب «أولي البأس/ سهام الشمال» ٢٠٢٤، إلّا أنّ تبِعات الحَربَين متباينة بشكل حادّ للمتبصّر. فحرب الـ٢٠٠٦ انتهت بـ«نصر إلهي» مُعلَن من الحزب، نصرٌ لاقى أرضيّة كبيرة حتى خارج البيئة الاستراتيجيّة والشيعيّة، ممّا دفع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وقتها، للتساؤل: لمَن سيُهدي «حزب الله» انتصاره.

الواقع هذه المرّة كان مختلفًا بسبب النتائج الكارثيّة، حتّى على صعيد الخطاب والسلوك الرسمي الحزبي الذي لم يمتلك الجرأة حتّى على إقامة مهرجان «النصر الإلهي»، كما في حرب الـ٢٠٠٦، وباتت شرعَنة السلاح تواجه أسئلة أعمق من تلك السابقة، خصوصًا مع إقرار الحكومة

اللبنانيّة لخطّة حصر السلاح بيد السلطة الرسميّة، مع ما لذلك الأمر من تَبِعات.

هذا على الصعيد العام. أما على صعيد البيئة الخاصّة، ففي حرب الـ٢٠٠٦ وما تلاها، فقد سيطر «حزب الله» على المعلومة والخطاب في بيئته بشكل شبه كلّي. أمّا اليوم فالوضع بات مختلفًا بسبب نتائج الحرب الأخيرة، كذلك مع الانفتاح الواسع على مصادر المعلومات، وخصوصًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الواسعة الانتشار.

رغم أنّ الخطاب الآخر داخل البيئة الاستراتيجية للحزب لا يجد له صدىً علنيًّا كبيرًا، ولا يظهر بشكل واسع إعلاميًّا، لاعتبارات عديدة، إلّا أنّه بات حاضرًا في المجالس المحليّة هنا وهناك. وهذا الخطاب يُعَدّ حسّاسًا بالنسبة للحزب، خلافًا لذلك الخطاب الشيعي المعارض المعروف الذي لا يجد عادةً آذانًا صاغية داخل البيئة. وهكذا بات هذا الخطاب يأخذ له مكانًا مقابل الخطاب الرسمي الحزبي الذي لا زال يجد له أرضيّة كبيرة لأسباب عديدة، والذي في جهة منها يَعتبِر ما حصل جزءًا من مسار عقائدي ووجودي تاريخي طويل.

رغم أنّ موضوع التمسّك بالسلاح لا زال، بشكل عام خطٌّ أحمر، لكنّ عناوين أخرى باتت خاضعة لنقاشات علنيّة، من قبيل: النصر والهزيمة، صوابية فتح جبهة الإسناد، الأداء الإيراني من الحرب على لبنان وطبيعة العلاقة معها، فكرة وحدة الساحات، وصولًا إلى موضوع اندماج الشيعة اللبنانيّين في فكرة الأمّة، العربيّة و/أو الإسلاميّة، وتحمّلها تبعات ذلك.

كذلك بات الطلب بخصوص مصارحة الناس حاجة لدى

هـؤلاء، مصارحـة تُظهِـر بوضـوح مـا حـدث، وأيـن نحـن اليـوم، وإلـى أيـن نحـن ذاهبـون.

وبسـبب نتائـج الحـرب الكارثيّـة ميدانيًّـا وسياسـيًّا وأمنيًّـا واجتماعيًّـا واقتصاديًّـا، عـدا عـن الجانـب البشـري الكارثـي، لـم يعُـد خطـاب الحـزب مصـدرًا وحيـدًا للمعلومـة الصحيحـة لـدى شـريحة واسـعة، بـل إنّ الواقـع فـرَض نفسـه وبقـوة عنـد كثيريـن. والواقـع أصـدق إنبـاء مـن الخُطَـب.

وهكـذا نجـد أنّـه، وبنسـبة معيّنـة، قـد تراجعـت هيمنـة السـرديّة الموحّـدة، ولـم يعـد مـن السـهل ضَبطَهـا والنـاس مـا تـزال، وبعـد حوالـى تسـعة أشـهر مـن الحـرب، تعيـش فـي التداعيـات الكارثيّـة لهـا دون بصيـص نـور واضـح بخصـوص المسـتقبل القـادم.

وفي الختام.. مآلات البيئة الشيعيّة

فـي ضـوء كل مـا تقـدّم، فـإنّ نتائـج الحـرب الأخيـرة لـم تكـن حدَثًـا عابـرًا، بـل كانـت نقطـة تحـوّل فـي علاقـة الحـزب بقاعدتـه الشـعبية. فالهَيمنـة التـي بناهـا علـى امتـداد عقـود، عبـر الشـبكات الاقتصاديّـة الرديفـة، وبنيـة الرعايـة الاجتماعيّـة، والسـيطرة علـى تشـكيل الوعـي الثقافـي، تُواجـه اليـوم اختبـارات جديـدة بفعـل تراجـع المـوارد، وارتفـاع الكلفـة المعيشـيّة، وتزايـد الضغـوط الخارجيّـة والداخليّـة.

إنّ الحـرب الأخيـرة لـم تُضعِـف فقـط البنيـة الماديّـة لشـبكات الحـزب، بـل أحدثـت أيضًـا اهتـزازًا فـي الأرضيّـة التـي طالمـا وفّـرت لـه شـبه الإجمـاع داخـل المجتمـع الشـيعي. إنّ المرحلة الراهنـة يمكـن توصيفهـا بأنّهـا انتقـال مـن حالـة التماسـك الممـزوج بالاختِيـال والانضبـاط، إلـى واقـع جديـد مختلـف. وهـذه التحـولات، إذا مـا اسـتمرّت وتعمّقـت، قـد تُعيـد صياغـة ملامـح العلاقـة بيـن «حـزب اللـه» وبيئتـه، ليـس فقـط فـي أوقـات الحـرب، بـل فـي معادلـة السـلم والحُكـم أيضًـا.